



Distr.: General  
5 October 2012  
Arabic  
Original: English

# الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع  
الأطراف في بروتوكول كيوتو  
الدورة الثامنة  
الدوحة، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢  
البند ١٠(أ) من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق التكيف  
تقرير مجلس صندوق التكيف

تقرير إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في  
بروتوكول كيوتو عن حلقات العمل المتعلقة بعملية وشروط اعتماد  
الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ التي يمكنها الوصول مباشرة إلى  
موارد صندوق التكيف

مذكرة من الأمانة\*

موجز

عُقدت في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أربع حلقات عمل متعلقة بعملية وشروط  
اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ التي يمكنها الوصول مباشرة إلى موارد  
صندوق التكيف، وهي حلقات عمل تتعلق بمنطقة أفريقيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية  
والكاريب، ومنطقتي آسيا وأوروبا الشرقية، ومنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. وتضمنت  
حلقات العمل أيضاً شرحاً معمقاً للمعايير الاستثنائية لعملية الاعتماد في إطار صندوق  
التكيف. ويقدم هذا التقرير معلومات عن حلقات العمل الإقليمية الثلاث وعن حلقة  
العمل دون الإقليمية التي نظمتها الأمانة. كما يُقدم نبذة عامة عن المداولات وموجزاً  
للاستنتاجات وباباً عن المسائل التي يرى المشاركون ضرورة مواصلة النظر فيها.

\* قُدمت هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
٣	١	ألف - معلومات أساسية.....
٣	٢	باء - الولاية.....
٣	٣	جيم - النطاق.....
		دال - الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف
٣	٤	في بروتوكول كيوتو.....
٤	١٤-٥	مداورات حلقات العمل.....
٨	٤٦-١٥	موجز حلقات العمل.....
		ألف - معلومات أساسية عن صندوق التكيف وعن عملية الوصول المباشر إلى
٨	١٧-١٥	موارده.....
		باء - عملية اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، بما في ذلك العناصر
٩	١٩-١٨	الرئيسية للمعايير الاستثنائية.....
٩	٢٦-٢٠	جيم - المعايير الاستثنائية لصندوق التكيف.....
		دال - دراسة حالة إفرادية: عروض قدمتها الكيانات الوطنية والإقليمية المشرفة
١١	٣٦-٢٧	على التنفيذ.....
١٣	٤٠-٣٧	هاء - دورة المشاريع وعملية إقرار المشاريع.....
١٣	٤٦-٤١	واو - الاستشارات الفردية والجماعية.....
١٤	٥١-٤٧	المسائل والتوصيات التي أثارها المشاركون لمواصلة النظر فيها.....

## أولاً- مقدمة

### ألف- معلومات أساسية

١- طلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، بموجب الفقرة ٨ من مقرره م/٥ أ-٦، إلى الأمانة أن تنظم، رهنأ بوجود الموارد، بالتشاور مع مجلس صندوق التكيف وبلاستفادة من مجموعة قواعد الاعتماد الخاصة بصندوق التكيف، ومن الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، حلقات عمل إقليمية أو دون إقليمية في حدود ثلاث حلقات، مع إمكانية عقد حلقة أخرى، بهدف جعل الأطراف تستأنس بالعملية وبشروط اعتماد الكيانات المشرفة على التنفيذ.

### باء- الولاية

٢- طلبت الأطراف في الفقرة ١١ من المقرر م/٥ أ-٦، إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية) أن تقدم تقريراً إلى مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف في دورته الثامنة عن نتائج حلقات العمل، حتى يتسنى للأطراف في تلك الدورة تقييم كفاءة وفعالية حلقات العمل.

### جيم- النطاق

٣- يُقدم هذا التقرير معلومات عن حلقات العمل الإقليمية الثلاث وعن حلقة العمل دون الإقليمية التي نظمتها الأمانة تلبية لطلب مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه. ويتضمن التقرير نبذة عامة عن المداولات وموجزاً للاستنتاجات وباباً عن المسائل التي يرى المشاركون ضرورة النظر فيها لاحقاً.

### دال- الإجراء الذي يمكن أن يتخذه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

٤- لعل مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف يود النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير بغية تقييم فعالية وكفاءة حلقات العمل ومناقشة تقديم المزيد من الإرشادات إلى مجلس صندوق التكيف.

## ثانياً - مداورات حلقات العمل

٥- في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ نظمت الأمانة بالتشاور مع مجلس صندوق التكيّف وأمانته، عملاً بالمقرر ٥/م أ-٦، وبالتعاون مع حكومات بنما وساموا والسنغال والفلبين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاث حلقات عمل إقليمية وحلقة عمل دون إقليمية بشأن عملية وشروط اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ التي يمكنها الوصول المباشر إلى موارد صندوق التكيّف. وأُرسلت دعوات المشاركة في حلقات العمل إلى جميع الأطراف التي يحق لها الحصول على التمويل من صندوق التكيّف: إما إلى السلطة المعيّنة في الدولة الطرف والمسجلة لدى صندوق التكيّف أو إلى جهة التنسيق الوطنية للدولة الطرف. وحضر حلقات العمل الأربع ٢٦٤ خبيراً من ١٠٢ من البلدان الأطراف النامية. وحضرت حلقات العمل أيضاً ثلاثون منظمة شاركت بصفة مراقب، كما قدّمت خلال الحلقات عروض من جانب خمسة كيانات وطنية معتمدة مشرفة على التنفيذ وكيان إقليمي معتمد مشرف على التنفيذ. وكانت حلقات العمل التي نُظمت هي التالية:

(أ) حلقة عمل المنطقة الأفريقية التي عُقدت في مبور بالسنغال يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وحضر هذه الحلقة تسعون مشاركاً من بينهم خبراء من ٣٣ من البلدان الأطراف النامية، وممثلون عن كيانات وطنية معتمدة مشرفة على التنفيذ من السنغال (مركز المتابعة البيئية) وبنن (الصندوق الوطني للبيئة)، ومراقبون من حكومة اليابان، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) حلقة عمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي عُقدت في مدينة بنما، في بنما، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وحضر هذه الحلقة ٤٥ مشاركاً من بينهم خبراء من ٢٦ من البلدان الأطراف النامية، وممثلون لكيانات وطنية معتمدة مشرفة على التنفيذ من بليز (الصندوق الاستئماني لحفظ المناطق المحمية) وجامايكا (معهد التخطيط في جامايكا) وأوروغواي (الوكالة الوطنية للتحقيق والابتكار في أوروغواي)، ورئيس مجلس صندوق التكيّف، وممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(ج) حلقة عمل منطقتي آسيا وأوروبا الشرقية التي عُقدت بالتعاون مع حكومة الفلبين في مانيلا، الفلبين، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢. وحضر هذه الحلقة ٦٨ مشاركاً من بينهم خبراء من ٢٩ من الأطراف، وممثلون عن كيانات وطنية معتمدة مشرفة على التنفيذ من الأردن (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية) والسنغال (مركز المتابعة البيئية)، ومراقبون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومشروع آسيا - المحيط الهادئ للتكيّف التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية؛

(د) حلقة عمل منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية التي عُقدت بالتعاون مع حكومة ساموا في أيبيا، ساموا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وحضر حلقة العمل ٦١ مشاركاً من بينهم خبراء من ١٤ من البلدان الأطراف النامية، وممثل عن كيان وطني معتمد مشرف على التنفيذ من بليز (الصندوق الاستئماني لحفظ المناطق المحمية)، وممثل عن كيان إقليمي معتمد مشرف على التنفيذ هو مصرف التنمية في غرب أفريقيا، ومراقبون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وحكومة أستراليا.

٦- ونظمت الأمانة حلقات العمل هذه بدعم من حكومات بنما وساموا والسنغال والفلبين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدِّم دعم مالي لتنظيم حلقات العمل من حكومات إسبانيا، وأستراليا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، واليابان.

٧- ومنذ عقد حلقة العمل الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم عشرون كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ من بلدان أطراف نامية مختلفة طلبات اعتماد، وقد نُجحت ثمانية كيانات وطنية مشرفة على التنفيذ في الحصول على الاعتماد من مجلس صندوق التكيف بما يمكنها من الحصول على تحويلات مالية مباشرة من صندوق التكيف لتنفيذ مشاريع وبرامج التكيف. وحتى آذار/مارس ٢٠١٢، أقر مجلس صندوق التكيف تمويل ١٨ مشروعاً وبرنامجاً من خلال صندوق التكيف، ووصل مجموع المبالغ التي قرّر الصندوق تخصيصها لكيانات وطنية مشرفة على التنفيذ وكيانات متعددة الأطراف مشرفة على التنفيذ إلى ١١٥,٨٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (دولار)<sup>(١)</sup>. وتُنْفَذُ مشروعين من تلك المشاريع كيانات وطنية مشرفة على التنفيذ يُتاح لها الوصول مباشرة إلى الموارد. ومن أجل تيسير هذا الوصول المباشر إلى الموارد، نصّ القرار B.12/9 المدرج في الوثيقة AFB/B.12/6، على ألا يتجاوز مجموع مخصصات الميزانية الإجمالية لمشاريع التمويل المقدمة إلى الكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ نسبة ٥٠ في المائة من مجموع المبالغ المتاحة لتنفيذ قرارات التمويل في بداية كل دورة من دورات مجلس صندوق التكيف. علاوة على ذلك، بات لدى ٩٠ بلداً من البلدان الأطراف النامية سلطات معيّنة مسجلة لدى صندوق التكيف<sup>(٢)</sup>.

٨- ويمكن الاطلاع على وثائق وعروض حلقات العمل ومعلومات أخرى عنها وعن صندوق التكيف في موقع اتفاقية تغير المناخ<sup>(٣)</sup> وموقع صندوق التكيف في شبكة الإنترنت<sup>(٤)</sup>.

(١) <[http://fiftrustee.worldbank.org/webroot/data/AF\\_TR\\_1.pdf](http://fiftrustee.worldbank.org/webroot/data/AF_TR_1.pdf)>

(٢) <<http://www.adaptation-fund.org/page/parties-designated-authorities>>

(٣) <[http://unfccc.int/cooperation\\_and\\_support/financial\\_mechanism/adaptation\\_fund/items/6193.php](http://unfccc.int/cooperation_and_support/financial_mechanism/adaptation_fund/items/6193.php)>

(٤) <<http://www.adaptation-fund.org/page/workshop-accreditation-national-implementation-entities>>

٩- وبينما استمرت حلقة العمل الأولى يومين فإن حلقات العمل التالية استمرت ثلاثة أيام أتبعت فيها توصيات مجلس صندوق التكيف الواردة في القرار B.15/7 المدرج في وثيقة مجلس صندوق التكيف AFB/B15/8، الذي يستند إلى الدروس المستخلصة من حلقة العمل الأولى. وكان المشاركون قد اقترحوا إضافة يوم آخر إلى حلقات العمل هذه من أجل إتاحة المزيد من الوقت أمام الخبراء لتقديم توضيحات وإتاحة المجال أمام جميع الجهات المعنية لمزيد من الاستشارات الفردية والجماعية.

١٠- وقُسمت جميع حلقات العمل إلى الجلسات الست التالية:

- (أ) معلومات أساسية عن صندوق التكيف وعن عملية الوصول إلى الموارد:
- '١' السياق العام والسياسات التشغيلية والمبادئ التوجيهية للصندوق، خصوصاً فيما يتصل بعملية الاعتماد وطرائق الوصول إلى الموارد؛
- '٢' أدوار ومسؤوليات الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ والسلطات المعنية؛
- '٣' المعايير العامة لتحديد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ المناسبة؛
- (ب) عملية اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ:
- '١' شرح لعملية الاعتماد والمعايير الاستثنائية الرئيسية التي تستند إليها؛
- '٢' التعريف بمجموعة قواعد الاعتماد التي يتبعها مجلس صندوق التكيف؛
- (ج) المعايير الاستثنائية لصندوق التكيف:
- '١' شرح معمق للمعايير الاستثنائية لصندوق التكيف؛
- '٢' مثال على استمارة اعتماد مملوءة، لمساعدة المشاركين على أن يستوعبوا بصورة أفضل طريقة ملء طلب اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ؛
- (د) دراسة حالة إفرادية: عروض مقدمة من كيانات وطنية مشرفة على التنفيذ وكيانات إقليمية مشرفة على التنفيذ:
- '١' عروض لأمثلة ملموسة لعملية اعتماد كيان وطني مشرف على التنفيذ؛
- '٢' تقاسم ما اكتسبته الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ من خبرات وما استخلصته من دروس؛
- (هـ) دورة المشاريع وعملية إقرار المشاريع:
- '١' نبذة عامة عن دورة مشاريع صندوق التكيف؛
- '٢' وصف لعملية إقرار المشاريع؛

- ٣' وصف للأولويات الاستراتيجية التي وضعها مجلس صندوق التكيف؛
- ٤' الاستشارات الجماعية والفردية: فرصة لاستشارة خبراء الاعتماد من فريق الاعتماد التابع لصندوق التكيف، واستشارة ممثلي أمانتي مجلس صندوق التكيف واتفاقية تغير المناخ، وممثلي الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ والكيانات الإقليمية المشرفة على التنفيذ والكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ، وذلك ضمن إطار جماعي وفردى.
- ١١- وقبل حضور حلقات العمل، طُلب إلى المشاركين ملء استطلاع للرأي سابق لحلقة العمل، بهدف استخدام تعليقات المشاركين في تحسين تكييف العروض المقدمة في الجلسات مع تطلعات المشاركين. وطُلب إلى المشاركين، في جملة أمور، التوسع في الإجابة على المسائل التالية:
- (أ) مدى معرفة حكوماتهم بعملية الاعتماد؛
- (ب) ما إذا كانت حكوماتهم تنوي التماس اعتماد لكيان مشرف على التنفيذ ليكون كياناً مشرفاً على التنفيذ يمكنه الوصول المباشر إلى موارد صندوق التكيف، وإذا كان الجواب بنعم متى تنوي الحكومة القيام بذلك؛
- (ج) التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة عندما تلتزم اعتماد كيان مشرف على التنفيذ ليكون كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ يمكنه الوصول مباشرة إلى موارد صندوق التكيف.
- ١٢- وشملت تطلعات المشاركين فيما يتعلق بحلقات العمل ما يلي:
- (أ) فهم السبل الداخلية لتحديد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ والقواعد المتبعة في المعايير الاستثنائية لانتقاء الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ؛
- (ب) الحصول على تعقيبات بشأن تقديم الطلب وفهم نوع الوثائق المطلوبة؛
- (ج) فهم كيفية استخدام مجموعة قواعد الاعتماد والسياسات التشغيلية والمبادئ التوجيهية؛
- (د) التعلم من تجارب وممارسات الكيانات الوطنية المعتمدة المشرفة على التنفيذ؛
- (هـ) الحصول على معلومات عملية عن تقديم المشاريع وعملية إقرارها.
- ١٣- وطُلب إلى المشاركين في حلقات العمل أيضاً ملء استمارة تعقيبية بشأن حلقات العمل بعد اختتامها؛ وذلك بهدف تحديد مدى فعالية حلقات العمل في تلبية تطلعات المشاركين وفي الوفاء بولايات حلقات العمل. وأتاحت الاستثمارات التعقيبية أيضاً لمنظمي حلقات العمل معلومات عن كيفية زيادة تحسين حلقات العمل اللاحقة.

١٤ - وتشير التعقيبات الواردة من المشاركين إلى أن معظمهم رأوا أن برنامج حلقات العمل كان جيد التنظيم. ورأى أغلب المعقبين أن المواضيع التي شملتها حلقات العمل كانت مهمة بالنسبة إليهم وأن المعلومات المقدمة ستساعد في الشروع في عملية اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ. وأفادوا أيضاً بأن لديهم الآن فكرة واضحة عن الخطوات المقبلة للعملية وأهم سيشرعون في عملية الاعتماد بالاستناد إلى ما تعلموه. وفيما يتعلق بتحسين حلقات العمل، على النحو المبين في الفقرة ٩ أعلاه، أوصى المشاركون، عقب حلقة العمل الأولى، بزيادة مدة حلقة العمل إلى ثلاثة أيام لإتاحة المجال للمزيد من المشاورات بين جميع الأعضاء. وأوصوا بأن تتاح، عند الاقتضاء، جميع المواد اللازمة لكل حلقة عمل باللغة الإنكليزية وبلغة أخرى من لغات الأمم المتحدة الرسمية المستخدمة في المنطقة المعنية.

## ثالثاً - موجز حلقات العمل

### ألف - معلومات أساسية عن صندوق التكيف وعن عملية الوصول المباشر إلى موارده

١٥ - ترأس الجلسات الأولى لحلقات العمل ممثلون عن أمانتي اتفاقية تغير المناخ ومجلس صندوق التكيف وقُدمت فيها معلومات أساسية عن صندوق التكيف وعن عملية الوصول إلى موارده. وفي البداية، قدم ممثلون عن أمانة اتفاقية تغير المناخ عرضاً عن السياق العام لصندوق التكيف. وبعد ذلك، قدم ممثلون عن أمانة مجلس صندوق التكيف عرضاً عن السياسات التشغيلية والمبادئ التوجيهية للصندوق، خصوصاً فيما يتصل بعملية الاعتماد وطرائق الوصول إلى الموارد، كما أوضحوا أن ثمة طرائق مختلفة للوصول إلى موارد صندوق التكيف هي: الوصول المباشر، والوصول الإقليمي، والوصول المتعدد الأطراف. وقد أُعطي وصف مفصل لطريقة الوصول المباشر.

١٦ - وواصل ممثلو أمانة مجلس صندوق التكيف عرضهم بشرح أدوار ومسؤوليات الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ والسلطات المعنية كما بينوا الخطوط العريضة لعملية اعتماد طرف ما لكيان وطني مشرف على التنفيذ.

١٧ - وعقب الجلسة الافتتاحية، حُصص وقت للنقاش بين المشاركين في حلقة العمل. وطرح المشاركون أسئلة تتعلق بالموارد المتاحة للبلدان من خلال صندوق التكيف. وأوضح مقدمو العروض أن ثمة إجراء مؤقتاً يحدّد سقف الموارد المتاحة لكل بلد يدعمه صندوق التكيف بمبلغ ١٠ ملايين دولار<sup>(٥)</sup>. وأوضحوا أيضاً أن مجموع مخصصات ميزانية تمويل المشاريع المقدمة من الكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ ينبغي ألا يتجاوز ٥٠ في المائة من مجمل المبالغ المتاحة لقرارات التمويل في بداية كل دورة من دورات مجلس صندوق

(٥) كما ورد في المقرر B.13/23 الصادر في الوثيقة AFB/B.13/6 من وثائق مجلس صندوق التكيف.



التكيف<sup>(٦)</sup>. وأبرز العديد من المشاركين أن التمويل من خلال الكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ أوشك على بلوغ السقف المحدد بنسبة ٥٠ في المائة، وبالتالي اعتبروا أن الحصول على تمويل لمشروع من خلال كيان وطني مشرف على التنفيذ ينبغي أن تكون له الأولوية. وعقبت معظم الأطراف بالقول إنها لا تحتاج إلى المساعدة في تحديد السلطات المعيّنة فيما أشارت عدة أطراف إلى أنها اختارت بالفعل سلطاتها المعيّنة.

## باء- عملية اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، بما في ذلك العناصر الرئيسية للمعايير الاستثنائية

١٨- في الجلسة الثانية من كل حلقة عمل، عرض ممثلون عن أمانة مجلس صندوق التكيف بالتفصيل عملية اعتماد الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، بما في ذلك العناصر الرئيسية للمعايير الاستثنائية. وبدأوا العرض بشرح لضرورة أن تستوفي الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، والكيانات الإقليمية المشرفة على التنفيذ، والكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ المعايير الاستثنائية التي وضعها مجلس صندوق التكيف والتي تقوم عناصرها الأساسية على ما يلي:

(أ) الإدارة المالية والتزاهة؛

(ب) القدرة المؤسسية؛

(ج) الشفافية، وصلاحيات إجراء تحقيقات ذاتية، وتدابير لمكافحة الفساد.

١٩- وقدمت أمانة مجلس صندوق التكيف أيضاً معلومات عن مجموعة قواعد الاعتماد موضحة أن الهدف منها هو إتاحة دليل عملي لمساعدة البلدان في عملية اعتماد كياناتها الوطنية المشرفة على التنفيذ لدى صندوق التكيف. وعلاوة على ذلك، أعلنت أمانة مجلس صندوق التكيف إطلاق "واجهة مسار عملية الاعتماد"، وهو واجهة بنية كاملة متاحة عن طريق شبكة الإنترنت لتيسير تقديم طلبات الاعتماد.

## جيم- المعايير الاستثنائية لصندوق التكيف

٢٠- ترأس الجلسات المتعلقة بالمعايير الاستثنائية لصندوق التكيف خبراء اعتماد مستقلون من فريق الاعتماد التابع لصندوق التكيف. وكما ذكر أعلاه، تتمثل المجالات الرئيسية الثلاثة للمعايير الاستثنائية لصندوق التكيف فيما يلي: الإدارة المالية والتزاهة؛ والقدرة المؤسسية؛ والشفافية، وصلاحيات التحقيق الذاتي، وتدابير مكافحة الفساد. وقُسمت الجلسة إلى ثلاثة

(٦) على النحو المبين في القرار B.12/9 الوارد في الوثيقة AFB/B.12/6 من وثائق صندوق التكيف.

أجزاء يغطي كل منها مجالاً من المجالات الرئيسية للمعايير الاستثمارية لصندوق التكيف الخاصة بالكيانات المشرفة على التنفيذ.

٢١- وتشمل المعايير المتصلة بموضوع الإدارة المالية والتزاهة مواضيع من بينها ما يلي:

(أ) المركز القانوني للكيان الوطني المشرف على التنفيذ؛

(ب) البيانات المالية وشروط مراجعة الحسابات؛

(ج) إطار المراقبة الداخلية؛

(د) إعداد خطط الأعمال والميزانيات.

٢٢- وأثير خلال العرض عدد من الأسئلة طرحها المشاركون الذين طلبوا توضيحاً لكيفية تطبيق المعايير على الظروف المحددة للكيانات المشرفة على التنفيذ في بلدانهم، وهي في أغلبها وزارات حكومية.

٢٣- وتتصل معايير مجال القدرة المؤسسية بما يلي:

(أ) المشتريات؛

(ب) إعداد المشاريع وإقرارها؛

(ج) تنفيذ المشاريع، والتخطيط، واستعراض النوعية في مرحلة البدء؛

(د) مراقبة المشاريع وتقييمها؛

(هـ) الانتهاء من المشروع والتقييم النهائي.

٢٤- وشُدّد على ضرورة ألا يكتفي مقدمو الطلبات بتقديم الوثائق المتعلقة بوجود السياسات والنظم والإجراءات وأن يقدموا أيضاً وثائق عن تنفيذ وأداء تلك السياسات والنظم والإجراءات داخل المؤسسة.

٢٥- وعقب ذلك العرض، طرح المشاركون في حلقات العمل عدداً من الأسئلة عن كيفية استيفاء هذه المعايير من خلال النظم الوطنية، وعمّا إذا كان من المنتظر أن تكون لدى مقدمي الطلبات نفس العمليات المفصلة التي تكون لدى المؤسسات المتعددة الأطراف. فقُدّم توضيح مؤداه أن القدرات المؤسسية التي تتطلبها المعايير الاستثمارية والتي تستكملها السياسات والإجراءات المطبقة في إطار نظام الوصول المباشر، تشكل مبدئياً أرضية كافية تتيح لمقدم الطلب تنفيذ مشروع ممول من صندوق التكيف، وبالتالي لا يحتاج مقدمو الطلبات إلى نفس العمليات المفصلة التي تحتاجها مؤسسة متعددة الأطراف.

٢٦- وتناول آخر عرض في الجلسة عن المعايير الاستثمارية مجال الشفافية، وصلاحيات التحقيق الذاتي ومكافحة الفساد، وارتبط بشكل رئيسي باختصاص الكيان المشرف على التنفيذ في معالجة سوء الإدارة المالية وغيرها من أشكال الممارسات السيئة. وركزت الأسئلة

التي طرحها المشاركون بعد العروض على العلاقات مع سلطات التحقيق ومسؤوليات الوزارات الوطنية. وأوضح أن كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ يمكن أن يعمل مع السلطات الوطنية، لكن هذا الكيان يتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان عدم وجود غش يتعلق بالمشاريع الممولة من صندوق التكيف. وعلى الكيان الوطني المشرف على التنفيذ أيضاً أن يضمن التحقيق في أية شكوى ومعالجتها معالجة فعالة.

## دال - دراسة حالة إفرادية: عروض قدمتها الكيانات الوطنية والإقليمية المشرفة على التنفيذ

٢٧ - تقاسم ممثلو الكيانات الوطنية والإقليمية المشرفة على التنفيذ في كل حلقة من حلقات العمل تجاربهم في عملية الاعتماد وقدموا وصفاً لنظم وإجراءات المراقبة القائمة لاستيفاء المعايير الاستثنائية وتطرقوا إلى المشاريع التي تقدموا بها إلى مجلس صندوق التكيف والتي باتت الآن قيد التنفيذ.

٢٨ - ولم تقتصر عروض الكيانات الوطنية والإقليمية المشرفة على التنفيذ على الكيانات المعتمدة المشرفة على التنفيذ من المنطقة التي عُقدت فيها كل حلقة من حلقات العمل بل شملت أيضاً كيانات وطنية وإقليمية مشرفة على التنفيذ من مناطق أخرى. وكان الغرض من ذلك تعزيز تبادل المعلومات بين مختلف المناطق وتقاسم خبرات مختلف الكيانات المعتمدة المشرفة على التنفيذ.

٢٩ - وأثنى المشاركون في حلقات العمل على الفرص التي أُتيحت للتعلم من الكيانات الوطنية والإقليمية المعتمدة المشرفة على التنفيذ ولتبادل الآراء معها، بالنظر إلى ما يتيح ذلك من منظورات عملية وواقعية لعملية الاعتماد. ويتيح ذلك أيضاً أمثلة ملموسة لمؤسسات مختلفة نجحت في تحقيق تقدم من خلال عملية الاعتماد.

٣٠ - وقدم ممثلو مركز المتابعة البيئية بالسنگال، وهو أول كيان اعتمد من بين الكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، إحدى دراسات الحالات الإفرادية. وقدم ممثلو المركز معلومات أساسية عن الهيكل التنظيمي للمركز، وعرضوا تجاربهم في عملية اعتماد المركز، وقدموا وصفاً لعملية إقرار مشروع التكيف مع التآكل الساحلي في المناطق المتأثرة به لدى صندوق التكيف. وقدم مركز المتابعة البيئية، بالإضافة إلى عرض في حلقة العمل الإقليمية لأفريقيا، عرضاً في حلقة عمل آسيا وأوروبا الشرقية، مما أتاح للمشاركين فرصة التعرف على تجارب كيان وطني مشرف على التنفيذ من منطقة أخرى.

٣١ - وقدم ممثلون عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن عرضاً خلال حلقة عمل آسيا وأوروبا الشرقية عن اعتماد الوزارة مؤخراً بصفقتها كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ،

وقدموا شرحاً مفصلاً لعملية الاعتماد ولنظم وإجراءات المراقبة القائمة لاستيفاء المعايير الاستثنائية. وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن قد اعتمدت عام ٢٠١٢.

٣٢- ووصف ممثلون عن الصندوق الاستئماني لحفظ المناطق المحمية أيضاً العملية المطلوبة للحصول على الاعتماد لدى صندوق التكيف، وأشاروا إلى أنها أدت إلى تعزيز مؤسسي شمل عدة مجالات في عمل الصندوق الاستئماني، بما في ذلك تطوير وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية، واعتماد سياسات لمعالجة أوجه الخلل، وتطوير القدرات الداخلية للتحقيق في حالات الغش ومعالجتها. وعلاوة على ذلك، لاحظ ممثلو الصندوق الاستئماني لحفظ المناطق المحمية أيضاً ضرورة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد والغش. وقد اعتمد هذا الصندوق عام ٢٠١١. وقدم ممثلو الصندوق عرضاً في حلقة عمل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وعرضاً في حلقة عمل منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، مما أتاح لكيان وطني معتمد مشرف على التنفيذ تقاسم تجاربه في حلقة عمل منطقتة وحلقة عمل منطقة أخرى.

٣٣- وقُدِّمت دراسة حالة أخرى من جانب ممثلي الوكالة الوطنية للتحقيق والابتكار في أوروغواي، وهي وكالة اعتمدت عام ٢٠١١ وتدير برامج للتطوير العلمي والتكنولوجي في أوروغواي. وقدم ممثلو الوكالة وصفاً لعملية دورة المشاريع مع صندوق التكيف، خصوصاً خطوات تحديد وتصميم مشروع أُفرِّق يتعلق ببناء القدرة على التأقلم مع تغير المناخ وبتبديل حالة صغار الملاك المتأثرين بتغير المناخ في أوروغواي.

٣٤- وقدم ممثلون عن معهد التخطيط في جامايكا الذي يضع وينسق سياسات وخطط وبرامج التنمية في جامايكا وصفاً لكيفية اعتماد المعهد كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ عام ٢٠١١. وقدم المعهد مشروعه لتعزيز تأقلم القطاع الزراعي والمناطق الساحلية مع تغير المناخ بغية حماية سبل العيش وتحسين الأمن الغذائي، وهو مشروع أُفرِّق صندوق التكيف تمويله عام ٢٠١٢.

٣٥- وفي حلقة عمل المحيط الهادئ دون الإقليمية، قدم ممثلون عن كيان إقليمي مشرف على التنفيذ دراسة حالة أيضاً فيما قدم ممثلون عن مصرف التنمية الأفريقي معلومات أساسية عن الهيكل التنظيمي للبنك وسرداً للتجارب التي اكتسبها خلال عملية اعتماده كياناً إقليمياً مشرفاً على التنفيذ. وقالوا إن اعتماد البنك كان رهناً بشرطين لا بد من استيفائهما قبل تحويل صندوق التكيف للدفعة الأولى من الأموال. الشرط الأول هو أن ينشر المصرف معلومات عن المراقبة الداخلية لبياناته المالية والشرط الثاني أن يستحدث وظيفة تحقيق تلي احتياجاته وتضاهي ممارسات غيره من مصارف التنمية. وقد اعتمد المصرف عام ٢٠١١. وشمل العرض المتعلق بمصرف التنمية الأفريقي، وهو كيان إقليمي مشرف على التنفيذ معتمد في أفريقيا، تسليط الضوء على إمكانيات اعتماد كيان إقليمي مشرف على التنفيذ في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية.

٣٦- وأخيراً، تقاسم ممثلو أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ أمثلة ملموسة عن مشاريع التكيف الناجحة في المحيط الهادئ وعن التجارب والدروس المستخلصة خلال تنفيذ تلك المشاريع. وقد كُفِّ البرنامج من جانب حكومات وإدارات منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية بحماية بيئة المنطقة دون الإقليمية والتنمية المستدامة فيها.

## هاء- دورة المشاريع وعملية إقرار المشاريع

٣٧- ترأس الجلسات المتعلقة بدورة المشاريع وبعملية إقرار المشاريع ممثلون عن أمانة مجلس صندوق التكيف، وقُدمت خلالها نبذة عامة عن دورة مشاريع صندوق التكيف وعملية إقرار المشاريع فيه، كما قدم وصف للأولويات الاستراتيجية التي حددها مجلس صندوق التكيف.

٣٨- وقدم الممثلون تعريفاً للمشروع أو البرنامج المؤهل للحصول على تمويل من صندوق التكيف. ثم أوضحوا أن هناك عمليتين لإقرار المشاريع في إطار دورة مشاريع صندوق التكيف هما: عملية إقرار من خطوة واحدة وعملية إقرار من خطوتين.

٣٩- وأوضحوا أن مجلس صندوق التكيف اعتمد القرارات الاستراتيجية التالية. أولاً، اعتمد الإدارة القائمة على النتائج وإطاراً استراتيجياً للنتائج. واعتمد أيضاً إطاراً للمراقبة والتقييم، ومبادئ توجيهية للتقييم النهائي، وإطاراً استراتيجياً لإدارة المعارف. وقرر تقديم منحة للكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ تمكّنها من صوغ المشاريع كما اتخذ قرارات تتعلق بالإبلاغ وبأهمية ضمان اتساق الإبلاغ مع المدفوعات.

٤٠- وأبدى المشاركون اهتماماً كبيراً بهذه الجلسات وطرحوا عدداً من الأسئلة تتصل بتمويل المشاريع منها أسئلة عن سقف التمويل والعدد الأقصى للمشاريع، وسقف التمويل للبلد الواحد، ودور الكيان المشرف على التنفيذ بالمقارنة مع دور الكيان المنفذ وخيارات الحصول على الأموال من الصندوق. وفي حلقة عمل منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، قدم ممثلون عن جزر كوك، وجزر سليمان، وساموا دراسات حالات إفرادية حول تجارب بلدانهم في عملية إقرار المشاريع وتنفيذها. ولفت عرض جزر سليمان انتباه المشاركين إلى عدد من الدروس المستخلصة من عملية المشاريع، وإلى العبء الإداري الذي يمكن لسياسات بعض الكيانات المتعددة الأطراف المشرفة على التنفيذ أن تضيفه إلى تنفيذ المشروع.

## واو- الاستشارات الفردية والجماعية

٤١- في الشق المتعلق بالاستشارات الفردية والجماعية، أتاحت حلقة العمل للمشاركين فرصة استشارة خبراء فريق الاعتماد التابع لصندوق التكيف، وممثلين عن أمانتي مجلس صندوق التكيف واتفاقية تغير المناخ، وممثلين عن الكيانات الوطنية والإقليمية والمتعددة

الأطراف المشرفة على التنفيذ بشأن أية استفسارات أو أسئلة لديهم تتعلق بعملية الاعتماد وبعملية استعراض المشاريع.

٤٢- ورحب المشاركون بهذه الاستشارات التي عززت معرفتهم بجوانب مختلفة من عملية الاعتماد، خصوصاً فيما يتعلق بفهم المطلوب في إطار المعايير الاستثنائية وبالوسائل العملية لضمان الامتثال لها.

٤٣- وقال العديد من المشاركين إن الاستشارات الفردية والجماعية كانت قيّمة للغاية لأنها أتاحت حيزاً لطرح الأسئلة التي لم يُحجّب عليها خلال الجلسات، أو التي طفت على السطح نتيجة لما دار في الجلسات، وكذلك فيما يتعلق بظروف وطنية محددة.

٤٤- واستخدم عدة مشاركين، على وجه الخصوص، الاستشارات للحصول على مشورة تقنية بشأن إعداد طلبات الاعتماد للتمكن من الوصول المباشر إلى موارد صندوق التكيف.

٤٥- وأوضح بعض المشاركون في الاستشارات أن على كل طرف أن يعيّن فرداً وليس منظمة للقيام بدور السلطة المعيّنة. ونتيجة لذلك، قال هؤلاء المشاركون إنهم سيبلغون حكوماتهم بهذه المعلومات ويرتبون تقديم طلب جديد بشأن السلطة المعيّنة.

٤٦- وناقش المشاركون أيضاً مع أمانتي مجلس صندوق التكيف واتفاقية تغير المناخ الدور الذي يمكن لوزارة المالية الوطنية أن تؤديه في انتقاء الكيان الوطني المشرف على التنفيذ وفي عملية الاعتماد اللاحقة، بالنظر إلى مجالات اختصاصها.

## رابعاً- المسائل والتوصيات التي أثارها المشاركون لمواصلة النظر فيها

٤٧- أعرب بعض المشاركون عن رأي مفاده أنه ينبغي لمجلس صندوق التكيف وأمانته تقديم الدعم لبناء قدرة السلطة المعيّنة فيما يتعلق ببناء الكفاءات إضافة إلى تقديم دعم مالي يشجع الاضطلاع بهذا الدور. ووفقاً لما قاله مقدمو العروض عن عدم وجود حكم يتيح تقديم هذا الدعم، قد يكون أحد إجراءات المتابعة الممكنة هو دراسة إمكانية أن يقدم مجلس صندوق التكيف وأمانته دعماً إضافياً إلى السلطات المعيّنة في المستقبل.

٤٨- وأعرب المشاركون أيضاً عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى دعم تقني من صندوق التكيف لبناء قدرة كيان مقترح للإشراف على التنفيذ بغية تمكينه من استيفاء شروط الاعتماد وفق المعايير الاستثنائية. وأوضح مقدمو العروض أنه عندما يتبين أن طلب الاعتماد الذي يتقدم به كيان من أجل اعتماده كياناً مشرفاً على التنفيذ لا ينطوي إلا على بضع ثغرات فقط، فإن فريق الاعتماد التابع لصندوق التكيف يتيح له فرصة العمل على تحسين تلك المجالات. وخلال تلك الفترة، يعيّن صندوق التكيف أحد خبراء فريق الاعتماد التابع لصندوق التكيف للتنسيق مع ذلك الكيان والاتصال به، وبالتالي توفير بعض المساعدة التقنية

له. بيد أن مقدمي العروض أوضحوا أن صندوق التكيف ليس مفوضاً حالياً لبناء قدرة كيان مقترح للإشراف على التنفيذ على استيفاء شروط الاعتماد الخاصة بالمعايير الاستثنائية أو لدعم وضع وتصميم مقترحات المشاريع والبرامج. وقد تتمثل إحدى إجراءات المتابعة في تحري كيفية تمكن صندوق التكيف من زيادة تعريف الأطراف المؤهلة بعملية الاعتماد وبالمعايير الاستثنائية.

٤٩- وعقب العروض المتعلقة بالمعايير الاستثنائية، قال عدد من المشاركين إنهم يجدون المعايير باهظة التكلفة في بعض الظروف الوطنية المحددة ويرون ضرورة وضع معيار أبسط لأقل البلدان نمواً، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية نظراً لاحتياجاتها الخاصة وللحجم الصغير لمعظم مشاريعها. ورأى المشاركون أن بعض المعايير الاستثنائية الحالية قد تشكل عائقاً أمام الوصول المباشر إلى موارد الصندوق. وبينما ساعدت عروض الكيانات الوطنية المعتمدة المشرفة على التنفيذ في التخفيف من تلك الشواغل إلى حد كبير، قد يتعين، ضمن إجراءات المتابعة، تحري كيفية تمكن صندوق التكيف من تقديم المزيد من المساعدة للكيانات المشرفة على التنفيذ لاعتمادها في المستقبل.

٥٠- وثمة مسألة أخرى أثارها المشاركون تتعلق بالمعايير الاستثنائية وهي أنه بالنظر إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، سيكون من الصعب تحديد كيان يستوفي جميع شروط الاعتماد ليكون كياناً مشرفاً على التنفيذ بالاستناد إلى المعايير الاستثنائية لصندوق التكيف. وأبرز بعض المشاركين الحاجة إلى كيان إقليمي مشرف على التنفيذ لأن من شأن هذه الكيانات أن تكون أكثر ملاءمة لاحتياجات ومتطلبات تلك الأطراف. وفيما يتعلق بالكيانات الوطنية المشرفة على التنفيذ، ناقش المشاركون انتقاء وزارة المالية كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ، وإنشاء اتحاد من الوزارات للتقدم بطلب اعتماده كياناً وطنياً مشرفاً على التنفيذ، أو تقديم الحكومة ككل طلباً لاعتمادها كياناً مشرفاً على التنفيذ، وخصوصاً في حالة الدول الصغيرة جداً. وقد يكون من بين إجراءات المتابعة الممكنة القيام بتحليل لقدرة هذه الخيارات على الاستمرار.

٥١- وأخيراً، طلب عدة متقدمين بطلبات مزيداً من الدعم التقني لتحسين فهمهم لتفاصيل عملية الاعتماد. وأعرب عدة مشاركين عن رأي مفاده أن حلقات العمل تمثل بداية جيدة لدعم البلدان في تطوير قدرات كياناتها الوطنية المشرفة على التنفيذ لكن هذه البلدان ستحتاج إلى المزيد من التدريب في المستقبل. وبما أن المشاركون استفسروا عما ستتيحه الخطط من دعم في هذا المجال في المستقبل، ربما تود الأطراف النظر في استكشاف سبل تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان الأطراف النامية، خصوصاً أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية لتعزيز قدراتها على انتقاء وتطوير كياناتها الوطنية المشرفة على التنفيذ.